

وزير الصناعة في مؤتمر صحفي :

تنفيذ برنامج تحديث الصناعة أمر هتمي .. وجهود كبيرة لتوفير التمويل اللازم

كتب - أحمد العطار:

أكد الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية أن تحديث الصناعة المصرية أمر ضروري وحتي خاصة بعد اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وأشار إلى أن تنفيذ برنامج التحديث يعتبر ضرورة حتى لو لم يكن هناك مثل هذه الاتفاقية وذلك حتى يصبح العديد من المصانع المصرية متطورة تكنولوجيا لولاكبة المتغيرات العالمية خاصة أن هناك كثيرا من المصانع قد مر على انشائها فترات تصل إلى ٣٠ أو ٤٠ سنة.



مصطفى الرفاعي

القرار المناسب في هذا المجال .

وأوضح الوزير أنه بصفة عامة فإن تحديث الصناعة أمر لا خلاف عليه ولكن تنفيذ برنامج التحديث يتطلب موارد يجب العمل على توفيرها .

وأشار الوزير إلى أن الدولة ستقوم بصفة أساسية بتوفير المعلومات والبيانات والخبرات بالإضافة إلى إنشاء الكيانات اللازمة للأسهام في عملية التحديث الصناعي بحيث تقوم الشركات والمصانع بدفع تكلفة عمليات التحديث الخاصة بها وسيتم في هذا المجال دراسة تقديم معونة مالية لهذه المصانع بحيث يشمل ذلك أما تقديم منحة لدعم تكلفة جزء من عمليات التحديث أو تقديم دعم لفائدة

القروض ولكن كل هذه الأمور مازالت في مرحلة الدراسة حتى الآن .

وأشار إلى أنه سيتم أيضا خلال الفترة القادمة زيادة الاهتمام بالصناعات التقليدية مثل الذهب والسجاد بحيث يتم في هذا المجال الاستفادة بالخبرات المصرية والخارجية

وقال أنه سيوزع مصر قريبا رئيس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ورئيس جهاز الصناعات التقليدية في المغرب ليبحث وسائل زيادة التعاون الصناعي في هذا المجال

وأوضح الوزير أنه سيتم تشجيع الجمعيات الأهلية للشباب للتوسع في هذه الصناعات من خلال تقديم الخبرة والمعرفة بحيث أستشارك هيئة الكفائية الإنتاجية والتدريب المهني من خلال تقديم بعض مراكزها المنتشرة في كل أنحاء مصر وذلك بصورة جزئية لاستخدامها في هذا النشاط المهم وقال أن وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ستركز أيضا خلال الفترة القادمة على جهود تشجيع زيادة الصادرات الصناعية والعمل على الاسهام في اتاحة فرص عمل جديدة للعمل على حل مشكلة البطالة بحيث يتم تحقيق ذلك من خلال

توفير كل السبل والوسائل المتاحة. وأوضح الدكتور مصطفى الرفاعي أنه سيتم أيضا العمل في الفترة القادمة على حل مشاكل العديد من القطاعات الصناعية التي قد تواجه مشاكل في مجال التشوهات الجمركية ومنها مثلا ما يتعلق بصناعة الطباعة حيث توجد العديد من المطابع التي تواجه منافسة حادة من خلال المطبوعات المستوردة التي تدخل مصر بتكلفة منخفضة بصورة كبيرة مقارنة بمشيلاتها المحلية كما يشمل ذلك أيضا مراعاة احتياجات مشروعات إنتاج الورق وأضاف الوزير أنه سيتم في هذا المجال مراعاة حل تلك المشكلة من خلال العمل على تحقيق التوازن بين احتياجات هذه الأطراف وبما يوفر حماية عادلة للصناعة المحلية .

وأوضح الوزير أنه تم اعداد مشروع قرار جمهوري بإنشاء هيئة تنمية تكنولوجيا الصناعية . حيث أرسل هذا المشروع إلى مجلس الوزراء .. ويتضمن أن تتبع الهيئة الجديدة المراكز النوعية التكنولوجية حيث سيتم البدء بمراكز تكنولوجيا النسيج والغذائية والصناعات الجلدية .

وأوضح الوزير في مؤتمر صحفي عقده أمس أن الوزارة تبذل جهودا كبيرا حاليا حول اتاحة التمويل اللازم لهذا البرنامج من خلال اتصالات مع الجهات المختصة في هذا المجال وأشار إلى أن الوزارة تبحث استخدام كل الاساليب في هذا المجال ومنها الآليات التي تتيحها بعض بنود قانون الصناعة ٢٦ لسنة ١٩٥٨ .

وفي اجابته على سؤاله للاهرام « عن ما إذا كان ذلك يتضمن تفعيل البند الذي يتضمنه هذا القانون حول حق وزير الصناعة في فرض رسوم على بعض المنشآت الصناعية .. قال وزير الصناعة انه يتم دراسة كل هذه الأمور لتحديد